كلية التربية
قسم التربية

متطلبات تطبيق حوكمة النفقات في التعليم الثانوي بمحافظة القليوبية

بحث مستل من رسالة مقدمه استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في التربية "تخصص تربية مقارنة وإدارة تعليمية"

إعداد الباحثة

خالد سليمان كيلاني

إشـــراف

أ.د/ سمير عبد الوهاب الخويت

استاذ اصول التربية
وعميد كلية التربية
جامعة طنطا سابقا

أ.د/ زهير السعيد حجازي

استاذ اصول التربية ورئيس القسم سابقا
كلية التربية جامعة مدينة السادات

١٤٤٦ هـ / ٢٠٢٤م

المستخلص:

هدف البحث إلى تحديد متطلبات تطبيق حوكمة النفقات بمدارس التعليم الثانوي العام بمحافظة القليوبية، ولتحقيق هدف البحث تم استخدام المنهج الوصفي لتعرف آراء العينة حول المتطلبات اللازمة لتطبيق حوكمة النفقات، وتكونت عينة البحث من (٥٣٦) مديري ووكلاء ومعلمي المدارس الثانوية العامة لعام ٢٠٢٤م، كما أعد الباحث استبانة تضمنت بعدين وهما (المتطلبات الخارجية – المتطلبات الداخلية) وقد توصلت النتائج إلى أن موافقة العينة على البعد الأول (المتطلبات الخارجية) بمتوسط (٢.٣٨) وهي قيمة كبيرة تدل على ان استجابات افراد العينة حول عبارات هذا البعد جاءت كبيرة، كما جاءت موافقة العينة على البعد الثاني (المتطلبات الداخلية) بمتوسط (٢.٣٠) وهي قيمة تدل على ان استجابات افراد العينة حول عبارات هذا البعد جاءت متوسطة، كما تبين عدم وجود فروق بين العينة حول المتطلبات الخارجية والداخلية لتطبيق حوكمة النفقات بمدارس التعليم الثانوي بمحافظة القليوبية، وذلك حسب (النوع، عدد سنوات الخبرة) وفي ضوء تلك النتائج تم التوصل إلى بعض المتطلبات التي يمكن من خلالها تطبيق حوكمة الإنفاق بمدارس التعليم الثانوي العام بمحافظة القليوبية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة النفقات – مدارس التعليم الثانوي – الإنفاق على التعليم.

ABSTRACT

Requirements for implementing expenditure governance in secondary education in Qalyubia Governorate

The research aimed to identify the requirements for implementing expenditure governance in public secondary schools in Qalyubia Governorate. To achieve the objective of the research, the descriptive approach was used to identify the sample's opinions on the requirements necessary for implementing expenditure governance. The research sample consisted of (536) principals, deputies, and teachers at public secondary schools for the year 2024 AD. The researcher also prepared a questionnaire that included two dimensions, namely (external requirements - internal requirements). The results showed that the sample agreed on the first dimension (external requirements) with an average of (2.38), which is a large value indicating that the sample members' responses to the statements of this dimension were large. The sample agreed on the second dimension (internal requirements) with an average of (2.30), which is a value indicating that the sample members' responses to the statements of this dimension were average. It also showed that there were no differences between the sample regarding the external and internal requirements for implementing expenditure governance in secondary schools in Qalyubia Governorate, according to (gender, number of years of experience). In light of these results, some requirements were reached through which expenditure governance can be implemented in public secondary schools in Qalyubia Governorate.

Keywords: Expenditure governance, Secondary schools, educational spending.

مقدمة:

لما كانت الموارد البشـــرية من أهم الثروات التي يمكن أن تســـاعد المجتمعات والدول على بناء تنمية مجتمعية شـــاملة ومســـتدامة، فكان يجب تعهدها بالرعاية وحســـن الإعداد والتأهيل من خلال نظم تعليمية حديثة ومتطورة تســاعدهم على تعلم كيف يتعلموا بشـكل صـحيح وفاعل، وتعزيز عملية التعلم، ليصـــبحوا قوى بشـــرية ذات كفاءة وفاعلية في بناء التنمية المجتمعية المنشـــودة، ويتحقق ذلك بإكســـابهم مهارات التعلم التي تتوافق مع معطيات القرن الحادي والعشـــرين، وتحدياته، ومتطلباته، وهذا يتطلب نظم تعليمية تتوافق مع الحياة في هذا القرن ، وتنمي مهارات المتعلم بإعداده لمواجهة المشـــكلات والتحديات المحلية، والإقليمية، والعالمية، مع التأكيد على إعداده للنجاح في ظروف المســـتقبل المختلفة، واثراء قدرة مجتمعه و تحسين نوعية حياته.

وقد بدأ تطبيق مفهوم الحوكمة في المجال التربوي والتعليمي، وأصـــبحت الحوكمة معياراً لتحديد جودة المؤسـسـات التعليمية ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها الإسـتراتيجية، ونتيجة لذلك أصـبحت النظم التعليمية في حاجة إلى الحوكمة الرشـيدة التي قد تتغلب على مشـكلة الهدر والفاقد التعليمي، الذي يعني الخسـارة الناتجة عن زيادة نفقات التعليم مقابل مخرجات لا تتناسـب مع هذه الزيادة ، فعندما يعتمد المتعلم أسـاسـا على اكتسـاب معظم معارفه نظريا، ولا يتاح له من الممارسـة والتجريب لهذه المعرفة على أرض الواقع إلا القليل منها، فعند إنهاء مرحلته الدراسـية سـيجد الهوة واسـعة بين ما تعلمه نظريا وما هو موجود في الواقع، وقد يعود ذلك لعدة أسـباب منها افتقار المؤسـســات التعليمية للأجهزة المناســبة، أو بســبب المخاطر التي ربما تنتج عن إجراء بعض التجارب، وارتفاع تكلفة موادها وخاماتها اللازمة، بالإضـــافة لإعداد المتعلمين المتزايدة، ومشـكلات تكدس الفصـول الدراسـية التقليدية، وغيرها، وأيا كانت الأسـباب فالمتعلم هو الضـــحية، ويتزايد الهدر التعليمي ويضـــعف العائد من التعليم وبالتالي فإن قضـــية حوكمة النفقات بالتعليم الثانوي ليسـت بالأمر يسـير التحقق ولكن بحاجة لأليات وخطوات إجرائية لتحقيق أهدافها (عزيزة طيب، ٢٠١٨، ٢١٥).

وتعد مرحلة التعليم الثانوي من أهم المراحل التعليمية لأنها تشمل الطلاب في سن المراهقة، وهي التي تعمل على تمييز عقولهم وتوجيههم للمسـار المناسـب لحياتهم، هذه المرحلة من التعليم تعد الأفراد للالتحاق بالجامعة واختيار الكلية التي تتناسـب مع قدراتهم وميولهم ، وفي ذلك يري (رفعت عزوز، ٢٠١٠ ، ٦٢) بأن هذه المرحلة معنية ، بشـريحة عمرية مهمة من الطلاب، وهي شـريحة تمثل فترة الشباب المبكر التي تعتبر غاية في الأهمية على صعيد المجتمع والفرد، فهذه الشريحة هي التي ترسم مستقبل أي مجتمع حيث القوة البشرية التي تنهض أو تكون قادرة على النهوض لصناعة المعرفة والعمل

في سـوق متقدم لتكنولوجيا الإنتاج، كما أن التعليم الثانوي يقابل مرحلة متميزة من مراحل النمو وهي مرحلة المراهقة حيث تتضـح فيها خصـائص الطلاب واتجاهاتهم وتظهر نوازعهم وانفعالاتهم ومن ثم يقع على المدرسـة الثانوية عبء مضـاعف للوفاء بحاجات طلابها (محمد عطوة وفكري محمود، ٢٠١٢، ٥٩).

وتأتي حوكمة النفقات بالمؤسسات التعليمية كأحد المداخل التطويرية التي قد تسهم في علاج بعض مشكلات التعليم الثانوي، حيث تهدف حوكمة النفقات إلى تزويد المؤسسة بالإجراءات والسياسات التي تسـاهم في تحدد الأسـلوب الذي من خلاله تدار عمليات الإنفاق المالي على العملية التعليمة بالمدارس بكفاءة حيث تضع حوكمة النفقات الإطار العام لمساعدة الإدارة داخل المؤسسة على الانفاق على التعليم وترشيد النفقات على أساس من الشفافية والمحاسبية والأدوار الواضحة المحددة للعاملين، وتؤكد على الأداء مستخدمة الرصد والإبلاغ والتطوير، وتحسين العمليات وإجراءات العمل وعلى ذلك تعتبر حوكمة النفقات أحد الآليات التطويرية التي تسعي الدولة لتحقيقها في مرحلة التعليم الثانوي، حيث تسهم في تطوير أداء هذه المدارس وتجويدها والارتقاء بها، وتحقيق الشفافية والمساءلة بها، كما تساعد في الحد من الفساد الإداري والمالي وتلبية حاجات المستفيدين، وتساعد في قدرتها علي إنتاج المعرفة بمختلف أنواعها، وحتى يمكن تطبيق حوكمة النفقات التعليمية بمدارس التعليم الثانوي فمن الضـروري تأسيس المبادئ التي تقوم عليها في البناء الإداري والتنظيمي لهذه المدارس، وفي الممارسات الفعلية للتعليم بها، ومن هذه المبادئ (الشفافية، التمكين، المساءلة، اتخاذ القرار) (رفعت عزوز، ومحمود احمد، ٢٠١٠، ٣٤٣).

مشكلة البحث:

اتفقت الأدبيات على أهمية الإنفاق العام على التعليم، فالتعليم سـلعة عامة ينتج عنها عدد من المخرجات الإيجابية التي تعود بالنفع على المجتمع ككل ، فوجود نسـبة كبيرة من المتعلمين في المجتمع لا تصب فقط في المصلحة الشخصية لهؤلاء المتعلمين وإنما تعود بالفائدة على الجميع من خلال الزيادة في الناتج القومي الإجمالي وتحسن الصحة وانخفاض معدل زيادة السكان، وانخفاض معدلات الفقر التي تحسـن في عدالة توزيع الدخل، وانخفاض الجريمة، وزيادة الديموقراطية، وضـمان الحريات المدنية.. وغيرها. وكذلك فإن الإنفاق العام على التعليم يضـمن تكافؤ الفرص في التعليم للجميع بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يفسر اهتمام الدول بصفة عامة بتخصيص جزء هام من موازناتها للإنفاق على التعليم، فنجد أن دول مثل دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصـادية OECD تخصـص في المتوسـط ١٣٪ من مجموع نفقاتها العامة للتعليم بمستويات تقارب ١٠٪ وفي وإيطاليا واليابان وسلوفاكيا إلى أكثر من ١٩٪ في التشيك والمكسيك ونيوزيلاندا (نور الدين الدقي، ٢٠١٥، ٧٧).

وتُعتبر مصر إحدى البلدان الخمسة في المنطقة التي أنشأت لجنة وطنية للتعليم للجميع، كما أن مصر واحدة من البلدان الإحدى عشر التي تمّ اختيارها لتجربة استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم على المستوى الوطني. (UNESS) وتهدف هذه المبادرة التي أُطلقت في مايو ٢٠٠٦ الى مساعدة الحكومات على وضع سياسات تعليمية متماسكة بهدف تأمين التعليم للجميع.

ومصر هي أيضا إحدى الدول الـــ ٣٥ التي تطبّق مبادرة اليونسكو لمحو الأمية لتعزيز القدرات (LIFE) وهي مبادرة تمتدّ على مدار ١٠ ســـنوات وتهدف إلى بلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية ٢٠٠٣-٢٠١٣ ، وإذا نظرنا إلى حجم الإنفاق العام على التعليم فقد أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن قيمة إنفاق جمهورية مصر العربية على التعليم سجلت ما يقرب من الـــ تريليون جنيه خلال ١٠ سنوات لتبلغ ٨٩٦,١ مليار جنيه (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١، ٢١٨).

وتعد حوكمة النفقات التعليمية وترشيد الإنفاق في المؤسسات التعليمية في مصر من أهم أولويات التعليم وضــرورة اجتماعية واقتصــادية وســياســية ومطلباً مهماً من مطالب تحســين فعالية تمويل التعليم لتحقيق أعلى قدر من فعالية التكلفة ، وذلك للتأكد من الموارد المخصــصــة للتعليم تســتخدم الاســتخدام الأمثل بما يحقق العدالة الاجتماعية بين مختلف المدارس وأيضاً الطلاب، وهذا ما أكدت عليه دراسة غادة محمد على (٢٠١٩) ، وكذلك دراســة نور الدين الدقي (٢٠١٥) والتي أوضــحوا أن أزمة التمويل تتمثل في عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، وأن ترشيد الانفاق لا يعنى وقف الهدر المالي فحسب وانما يشمل أيضاً توزيع الموارد المالية المتاحة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١، ٢١٨).

وتأسيسا على ما سبق تتضح أهمية حوكمة النفقات التعليمية في إدارة وقيادة المؤسسات التعليمية ، ودورها في تحسين وضبط الإجراءات الإدارية والتنظيمية في إطار من المحاسبية والشفافية بما يمكنها من مواكبة التغيرات الحديثة في المجتمع خاصة التحول الرقمي ومدى اهتمام وزارة التعليم بهذا التوجه في عمل المؤسسات التعليمية عامة وتحديد مدى سعيها لتطبيق حوكمة النفقات بمبادئها المختلفة انسجاما مع رؤية مصر ٢٠٣٠ ، وخطة التحول الرقمي ٢٠٢٠ والتي يُعد حوكمة الأداء الحكومي أحد ركائزها الرئيسة لذلك تأتى أهمية هذه الدراسة ، حيث أكدت العديد من نتائج الدراسات والبحوث أن هناك مشكلات متنوعة في إهدار النفقات في مجال التعليم خاصــة التعليم الثانوي وهو ما ســاعد على الاســتعانة بتقنيات وإتاحة المقررات الدراسية عليه لتطوير العملية التعليمية (احمد نوار، ٢٠١٩، ٢٥٦).

وتأسيسا على ما سبق جاء هذا البحث للوقوف على متطلبات حوكمة النفقات التعليمية بمدارس التعليم الثانوي العام بإدارة شرق شبرا الخيمة التعليمية بمحافظة القليوبية ولذلك تبلورت مشكلة الدراسة الحالية في

ما الإطار المفاهيمي لحوكمة النفقات التعليمية في مدارس التعليم الثانوي العام؟

س١ : ما الإطار المفاهيمي لحوكمة النفقات في التعليم الثانوي العام؟

س٢ : ما متطلبات حوكمة النفقات في التعليم الثانوي العام ؟

س٣ : ما واقع حوكمة النفقات في التعليم الثانوي العام بمحافظة القليوبية ؟

س٤ : ما متطلبات تطبيق النفقات في التعليم الثانوي العام بمحافظة القليوبية ؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١- التعرف على الإطار المفاهيمي لحوكمة النفقات التعليمية بمدارس التعليم الثانوي العام.

٢- تحديد متطلبات حوكمة النفقات في التعليم الثانوي العام.

٣- تعرف واقع حوكمة النفقات في التعليم الثانوي العام بمحافظة القليوبية.

٤- الوقوف على أهم متطلبات تطبيق النفقات في التعليم الثانوي العام بمحافظة القليوبية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث في جانبين كالتالي:

أ) الأهمية النظرية:

- قد يسهم البحث في توسيع المعرفة النظرية حول مفهوم حوكمة النفقات التعليمية في سياق التعليم الثانوي، خاصة في ظل التحول الرقمي.
- تعميق الفهم للعلاقة بين حوكمة النفقات والتحول الرقمي، وكيف يؤثر كل منهما على الآخر.
- يمكن أن تساهم نتائج البحث في تطوير النظريات القائمة حول إدارة الموارد المالية في المؤسسات التعليمية.

ب) الأهمية التطبيقية:

- يوفر البحث معلومات يمكن لصناع القرار في وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية الاستفادة منها في اتخاذ قرارات متعلقة بتخصيص الموارد وتحسين كفاءة الإنفاق.
- تساعد نتائج البحث في تحديد الثغرات والتحديات التي تواجه تطبيق حوكمة النفقات، مما يساهم في تطوير استراتيجيات لتحسين كفاءة الإنفاق.

- يدعم البحث جهود تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية بالمؤسسات التعليمية.

منهج البحث وأداته:

وفق طبيعة البحث الحالي، وما تقتضيه الإجابة عن أسئلته وتحقيق أهدافه، تم استخدام المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات والحقائق وذلك لوصف متطلبات تطبيق حوكمة النفقات التعليمية في مرحلة التعليم الثانوي.

مجتمع البحث والعينة:

يتمثل مجتمع البحث في مديري ووكلاء ومعلمي المدارس الثانوية العامة التابعة لإدارة شرق شبرا الخيمة التعليمية بمحافظة القليوبية ، وتم التطبيق على عينة عشوائية منهم وعددهم (٥٣٦) مديرا.

سابعاً : حدود البحث:

تمثلت حدود البحث فيما يلي:

- الحد الموضوعي: الوقوف على متطلبات تطبيق حوكمة النفقات التعليمية في التعليم الثانوي العام بإدارة شرق شبرا الخيمة التعليمية بمحافظة القليوبية .
- الحد المكاني: تم التطبيق على مدارس التعليم الثانوي بإدارة شرق شبرا الخيمة التعليمية.
- الحد البشري : تم التطبيق على عينة عشوائية من مديري ووكلاء ومعلمي مدارس شرق شبرا الخيمة التعليمية
- **الحد الزماني** : العام ٢٠٢٤

مصطلحات البحث:

مفهوم حوكمة النفقات التعليمية:

يقصد بحوكمة النفقات بشكل عام : " حسن القيام على المال وتوجيهه في خير سبيل (مجمع اللغة العربية، ٢٠١٩، ٢٤٣). كما تعنى (نقص الهدر أي استخدام الأموال المخصصة بصورة تؤدى الى تعظيم العائد من الإنفاق دون تبديد، فهي التوجيه الأمثل للمال أو الأفعال واستخدام الحد الأدنى منها للوصول للأهداف) (حسين العجمي، ٢٠١٦، ١٧٦).

وتعرف حوكمة النفقات التعليمية إجرائياً : حُسن استخدام الأموال المخصصة للتعليم الثانوي العام بإدارة شرق شبرا الخيمة التعليمية دون تبديد أو هدر بصورة تؤدى الى تحقيق الأهداف المنشودة وتحقيق العدالة والتكافؤ في توزيع الخدمات التعليمية بين مختلف المدارس التابعة للإدارة بما يساهم في تحقيق

الجودة لكل عناصر العملية التعليمية كما يحدد الباحث مجموعة أبعاد خاصة بحوكمة النفقات التعليمية وهي (الشفافية، والكفاءة، والنزاهة، والعدالة) (Bradley. Letitia T, 2015, 132)

متطلبات تطبيق الحوكمة:

تعرف المتطلبات لغويا بأنها مصدر الفعل المبني للمجهول ط ل (ب) باعتباره ضروريا لسد الحاجات وتلبية الرغبات، اصطلاحياً كما تعرف المتطلبات" مرادف لمفهوم الحاجة فهي تحدد المواد القائمة أو التي يمكن إتاحتها لربط ولتنسيق حتى يمكن تجنب الازدواجية والصراع والتنافس وأيضا لرفاهية وتحقيق الذات (السكرى، ٢٠٠٠، ص. ١٦٨).

ويعرفها الباحث إجرائيا بأنها: هي مجموعة العناصر والآليات والسياسات المؤسسية والقانونية والإدارية التي يجب توافرها وتطبيقها لضمان الشفافية والمساءلة والكفاءة في إدارة الموارد المالية المخصصة للتعليم الثانوي بالمحافظة، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية التعليمية وتحسين جودة التعليم."

الدراسات السابقة:

- دراسة ماهر حسن (٢٠١٥) بعنوان (حوكمة مؤسسات التعليم قبل الجامعي كمدخل لتعزيز أخلاقيات مهنة التعليم في جمهورية مصر العربية) وقد هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين حوكمة مؤسسات التعليم قبل الجامعي وأخلاقيات مهنة التعليم، والتعرف على خبرات بعض الدول المتقدمة في مجال حوكمة المؤسسات التعليمية وأخلاقيات مهنة التعليم، ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وانتهت الدراسة إلى أن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى تحسين جودة العملية التعليمية، ويؤدي إلى الارتقاء بأخلاقيات مهنة التعليم.
- دراسة خالد قرواني (٢٠١٦) بعنوان (مدي ممارسة الحوكمة في المدارس الثانوية في فلسطين من وجهة نظر المعلمين والمعلمات) وهدفت الى الكشف عن مدى ممارسة الحوكمة في المدارس الثانوية في فلسطين من وجهة نظر المعلمين والمعلمات فيها، وكانت الاستبانة أداة الدراسة واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود ممارسة للحوكمة في المدارس الثانوية في فلسطين بدرجة مرتفعة على مجال الصعوبات التي تعوق ممارسة الإدارة المدرسية للحوكمة في المدارس الثانوية في فلسطين من وجهة نظر المعلمين والمعلمات فيها على الأبعاد كافة الصعوبات التنظيمية، والبشرية، والمادية .
- دراسة مروة هيبة (٢٠٢٠) بعنوان (متطلبات تطبيق الحوكمة الرشيدة لضمان الجودة والتميز بمدارس التعليم الثانوي الفندقي في مصر) هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في مدارس التعليم الثانوي الفندقي بمصر، وتحديد العوامل التي تساهم في ضمان جودة التعليم والتميز في هذه المدارس. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع

البيانات من خلال اســـتبيان موجه لمعلمي ومعلمات مدارس التعليم الثانوي الفندقي في محافظتي القاهرة والبحر الأحمر. أظهرت نتائج الدراســـة وجود درجة متفاوتة من تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، حيث أشارت إلى ارتفاع مستوى المشاركة الفعالة والشفافية في اتخاذ القرارات، مع وجود اهتمام بتأهيل الخريجين لمتطلبات سـوق العمل. ومع ذلك، كشـفت الدراسـة عن حاجة إلى تعزيز مبدأ المحاسبة وتطوير آليات الرقابة. بناءً على هذه النتائج، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في هذه المدارس، وبالتالي تحسين جودة التعليم والتميز."

- دراسة سميرة كرمين (٢٠٢١) بعنوان (تقييم سياسات الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم والتربية في الجزائر) والتي استهدفت تحليل تطور نفقات قطاع التعليم والتربية في الجزائر خلال الفترة من (٢٠٠٠ – ٢٠١٩) ، وذلك بتشـخيص مجهودات الدولة في تدعيم القطاع التعليم من خلال سياسـة الإنفاق العام، وذلك في ظل الموارد الضـخمة التي أنفقتها في هذا الأخير بالتركيز على البرامج التنموية، وذلك لما لها دور في تحقيق التنمية البشرية بصفة خاصـة والتنمية الاقتصـادية، بتحليل تطور نسـبة الإنفاق المخصـصـة للقطاع والوقوف على مدى تحقق الأهداف المرجوة، وتوصلت الدراسة إلى تزايد النفقات التعليم من سنة إلى أخرى ومن برنامج تنموي إلى آخر، مما بين نية الدولة لتحقيق وتحسين الوضع التعليمي ومستوى التعليم، وكذا عدم توافق ما خصص من إنفاق وما تحقق من أهداف، حيث أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة من حيث المسـتوى والنظام التعليمي مقارنة بالدول التي لها نفس الخصائص.
- ودراســـة إيهاب ورداني (٢٠٢٢) والتي هدفت إلى تقييم واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة مدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي بمحافظة المنيا، ووضع تصور لتطويرها. استخدمت الدراسة المنهج الوصـــفي واســـتبيانًا لتجميع البيانات من عينة من المعلمين والوكلاء والمديرين. أظهرت النتائج وجود فجوات في تطبيق مبادئ الحوكمة، خاصة فيما يتعلق بالشفافية والمشاركة. وأوصت الدراســـة بتعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال تدريب القادة التربويين، وتطوير التشـــريعات، وتعزيز مشـاركة المجتمع المحلي. كما أوصـت بتخصـيص ميزانيات كافية لتطوير البنية التحتية للمدارس وتوفير الموارد اللازمة لتطبيق الحوكمة.
- ودراســـة إلهام الراجحي (٢٠٢٤) والتي هدفت إلى التعرف على مســـتوى حوكمة نفقات التعليم ومسـتوى كفاءة الإنفاق في جامعة أم القرى، والكشـف عن وجود أثر ذو دلالة إحصـائية لحوكمة نفقات التعليم على كفاءة الإنفاق في جامعة أم القرى، واشـتملت عينة الدراسـة على (٣١٠) مفردة من القيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى، واســـتخدم الباحث المنهج الوصـــفي كمنهج للدراســـة،

واستعان بالاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث إلى أن مستوى حوكمة نفقات التعليم جاء بدرجة متوسطة في جامعة أم القرى ، وأن مستوى كفاءة الإنفاق جاء بدرجة متوسطة في جامعة أم القرى، ووجود أثر ذو دلالة إحصـــائية لحوكمة نفقات التعليم على كفاءة الإنفاق في جامعة أم القرى، وقد أوصـــت الدراســـة بالاســـتفادة من التجارب الأجنبية في حوكمة نفقات التعليم، وعمل دورات إرشادية لقيادات الجامعة لتعزيز كفاءة الإنفاق.

ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة يمكن استنتاج:

أوجه التشابه:

- جميع الدراسات تتفق على أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات التعليمية لتحسين أدائها وكفاءتها.
- تشدد جميع الدراسات على أهمية هذه المبادئ في تحقيق الحوكمة الفعالة.
- تعتمد معظم الدراسات على الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات.
- تشير جميع الدراسات إلى وجود تحديات تعيق تطبيق الحوكمة في المؤسسات التعليمية، مثل نقص الموارد، وقلة الوعي، والروتين البيروقراطي.

أوجه الاختلاف:

- تركز بعض الدراسات على التعليم قبل الجامعي، بينما تركز دراسات أخرى على التعليم الثانوي أو الفني.
- تختلف الدراسات في الجوانب التي تركز عليها، فبعضها يركز على العلاقة بين الحوكمة وأخلاقيات المهنة، بينما يركز البعض الآخر على تأثير الحوكمة على جودة التعليم.
- تختلف النتائج بين الدراسات، ولكنها بشكل عام تشير إلى وجود فجوات في تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات التعليمية.

أوجه الاستفادة من هذه الدراسات:

- تساعد هذه الدراسات على تحديد المشكلات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المؤسسات التعليمية، مما يساهم في وضع الحلول المناسبة.
- يمكن الاستفادة من النظريات والمفاهيم المستخدمة في هذه الدراسات لتطوير إطار نظري متكامل لحوكمة التعليم.
- تقدم الدراسات مجموعة من التوصيات التي يمكن تطبيقها لتحسين حوكمة المؤسسات التعليمية.

- تفتح هذه الدراسات الباب أمام إجراء المزيد من الأبحاث في مجالات مختلفة، مثل تأثير الحوكمة على أداء الطلاب، وتقييم برامج تدريب القادة التربويين على الحوكمة.

الإطار المفاهيمي لحوكمة النفقات التعليمية:

لقد ظهرت الحوكمة لتمكن الأفراد من ممارسة دورهم فيما يتعلق بالمشاركة الفعالة في صنع الخطط التنموية، وتنفيذها من خلال التركيز على عملية التفاعل القائمة بين أطراف العقد الاجتماعي الجديد، والذي تم تأسيسه في ظلها، وهم: الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، فبتطبيق الحوكمة تم إقامة عقد اجتماعي جديد لا تلعب فيه الدولة بمفردها على مسرح الأحداث، بل يشاركها في ذلك لاعبون جدد، بل فُرض عليها أن تفسح لهم المجال لممارسة دورهم في مناشط الحياة كافة (إيمان محمود، ٢٠٢١، ٢٣).

١) مفهوم حوكمة النفقات التعليمية :

يقصد بها الاقتصاد في الاستخدام الأمثل للموارد وتوجيه الطاقات نحو التحديث، وحوكمة النفقات عملية اقتصادية وسياسية لحفز الطاقات على المشاركة والعمل على توجيه الطاقات السلبية لتكوين اتجاهات إيجابية منتجة لصالح الفرد والمجتمع ، وتعرف حوكمة النفقات ايضاً: بأنها حسن التصرف في إنفاق الأموال المخصصة للمؤسسة وإحكام الرقابة عليها وإتباع مبدأ الأهميات النسبية والترتيب التفاضلي السليم (إسماعيل عبد الكافي، ٢٠١٤، ٥٠).

وحوكمة نفقات التعليم تشير إلى العمليات والممارسات التي تضمن تحقيق الشفافية والنزاهة والمساءلة في إدارة الموارد المالية المخصصة للتعليم. تهدف حوكمة نفقات التعليم إلى ضمان أن تُستخدم الأموال بطريقة فعالة وفعالة، وأن تساهم في تحسين جودة التعليم وتحقيق نتائج إيجابية للطلاب. تعتبر الشفافية في اتخاذ القرارات المالية والتقارير المالية والمراقبة المالية من أهم جوانب حوكمة نفقات التعليم (World Bank, 2012, 54).

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن حوكمة نفقات التعليم أيضًا وضع سياسات وإجراءات لضمان مراقبة النزاهة ومكافحة الفساد في استخدام الأموال التعليمية. يجب أن تكون العمليات المالية في المؤسسات التعليمية شفافة ومراقبة بشكل صارم لضمان عدم حدوث إسراف أو تجاوزات. بالتالي، تلعب حوكمة نفقات التعليم دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز فرص التعليم للجميع (عقيل الرفاعي، ٢٠١٨، ٧٦).

وتُعد حوكمة النفقات التعليمية أحد المفاهيم الهامة في مجال التعليم، حيث تهدف إلى تحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة واستخدام النفقات المخصصة لقطاع التعليم ، وتتضمن حوكمة النفقات التعليمية جميع السياسات والإجراءات التي تحكم استخدام الأموال في التعليم، بما في ذلك عمليات التخصيص، الإنفاق والرصد.

٢) أهداف حوكمة النفقات التعليمية :

حوكمة النفقات التعليمية تعتبر من الأمور الحيوية لضمان استخدام الموارد المالية في التعليم بشكل فعال ومنصف ، وتهدف هذه الحوكمة إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية تساهم في تعزيز جودة التعليم وتحقيق التنمية المستدامة ومنها ما يلي (محمد العجمي، ٢٠٠٧، ٤٣):

أ. الكفاءة والفعالية: ضمان أن كل دولار ينفق في التعليم يحقق أقصى عائد ممكن.
ب. الشفافية والمساءلة: نشر المعلومات حول إنفاق الأموال وبناء الثقة بين المؤسسات والمجتمع.
ج. العدالة: توزيع الموارد بشكل عادل لضمان فرص متساوية للجميع.
د. الابتكار والاستدامة: تشجيع الأفكار الجديدة وضمان استمرار التمويل للأنظمة التعليمية.

وتعتبر حوكمة النفقات التعليمية من العوامل الحيوية التي تسهم في تحقيق تطور مستدام في مجال التعليم. فهي تعمل على تحقيق عدة أهداف رئيسية، مثل تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية وضمان الشفافية والمساءلة في الإنفاق ، بالإضافة إلى ذلك، تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد التعليمية وضمان فرص متساوية للجميع ، ومن خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، يمكن تعزيز الابتكار وضمان استمرارية التمويل للأنظمة التعليمية ، وبذلك تصبح حوكمة النفقات التعليمية شريكاً أساسياً في تحقيق جودة التعليم وبناء مجتمع تعليمي مزدهر.

٣) أهمية حوكمة النفقات التعليمية :

تتمثل أهمية حوكمة النفقات التعليمية فيما يلي (محمد غادر، ٢٠١٢، ١٧١ – ١٧٩):

أ. إعداد وتطبيق سياسات وإجراءات صارمة لضمان شفافية ونزاهة إنفاق التعليم.
ب. إنشاء وتعزيز آليات رقابية فعالة لمتابعة وتقييم إنفاق التعليم.
ج. تطوير نظم محاسبية متقدمة لتسجيل وإدارة النفقات التعليمية بشكل دقيق وشفاف.
د. تعزيز مشاركة المجتمع والأطراف المعنية في عمليات صنع القرار المتعلقة بالنفقات التعليمية.
هـ. تعزيز الشفافية والإفصاح المالي فيما يتعلق بالنفقات التعليمية.
و. تطبيق آليات مراقبة مستمرة وتقييم دوري لضمان تحقيق كفاءة وفعالية النفقات التعليمية.
ز. تنفيذ برامج تدريب وتوعية للموظفين المشتركين في عملية إنفاق التعليم، بما في ذلك الفئات الوسطى والعليا للإدارة التعليمية.

أما فيما يتعلق بأهمية حوكمة نفقات التعليم الثانوي فتتمثل فيما يلي (محمد عظة، محمد فكري، ٢٠١٢، ٤٤٩):

أ. تحسين جودة التعليم من خلال تخصيص الموارد بشكل فعال لتحسين البنية التحتية للمدارس، وتوفير المعدات التعليمية الحديثة، وتطوير برامج تدريب المعلمين.

ب. تساهم حوكمة النفقات في خلق بيئة تعليمية محفزة للتعلم، وتشجع على الابتكار والإبداع.

ج. ضمان المساواة والعدالة من خلال توزيع الموارد بشكل عادل بين جميع المدارس والطلاب، وتقليل الفجوات بين الطلاب من حيث فرص التعلم.

د. تشير الدراسات إلى أن الحوكمة الجيدة للنفقات التعليمية تساهم في تحسين أداء الطلاب ورفع مستوى نجاحهم.

ويمكن القول إن حوكمة نفقات التعليم الثانوي هي مفتاح لتحقيق نظام تعليمي عالي الجودة، يوفر فرصًا متساوية للجميع، ويعزز التنمية المستدامة للمجتمع.

متطلبات تطبيق حوكمة النفقات التعليمية:

أشار عامر (٢٠٠٦) إلى أن من أهم متطلبات تطبيق حوكمة النفقات التعليمية ما يلي (طارق عبد الرؤوف، ٢٠٠٦، ٢١٧):

- وضع إطار عمل واضح: يجب وضع سياسات وإجراءات دقيقة وشاملة لحوكمة النفقات التعليمية، مع تحديد المسؤوليات والأدوار لكل طرف.
- الشفافية والمساءلة: يجب ضمان شفافية كاملة في جميع عمليات الإنفاق، وتوفير المعلومات المالية للمعنيين، وتطبيق آليات مساءلة واضحة.
- المشاركة المجتمعية: يجب إشراك جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المعلمين، والإداريين، وأولياء الأمور، والطلاب، في عملية اتخاذ القرارات المالية.
- الرصد والتقييم المستمر: يجب وضع آليات رصد وتقييم دورية لضمان فعالية الإجراءات المتخذة، وتحديد أي نقاط ضعف وتقديم التوصيات اللازمة لتحسينها.
- التدريب والتوعية: يجب توفير برامج تدريبية مستمرة لجميع المعنيين حول مبادئ الحوكمة المالية وأهميتها، وتعريفهم بالإجراءات المتبعة.
- التعاون والشراكة: يجب تعزيز التعاون بين المدارس والوزارات المعنية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية لتبادل الخبرات والدعم الفني.

معوقات تطبيق حوكمة النفقات في المدارس الثانوية:

أشار القرني إلى معوقات تطبيق حوكمة النفقات التعليمية في الآتي (خالد قرواني، ٢٠١٦، ١٣٢):

معوقات تنظيمية:

- عدم وضوح الهيكل التنظيمي وصلاحيات الأفراد.

- ضعف آليات التواصل والمساءلة.
- عدم تناغم اللوائح والقوانين مع الواقع المدرسي.
- تعيين القيادات بشكل إداري وليس بالانتخاب.

معوقات بشرية:

- تدني مستوى الوعي بمفاهيم الحوكمة والإدارة الرشيدة.
- ضعف المشاركة في صنع القرار.
- نقص الكفاءات والمهارات لدى العاملين.
- هيمنة الولاءات الاجتماعية وتجنب المسؤولية.

معوقات مادية:

- نقص الموارد المالية والتكنولوجية.
- عدم كفاية التدريب والتطوير المهني.
- قلة المرافق والبنية التحتية المناسبة.

سبل التغلب على تطبيق حوكمة النفقات في المدارس الثانوية:

حدد القرني أهم سبل التغلب على تلك المعوقات في الآتي (خالد قرواني، ٢٠١٦، ١٣٥):

- تطوير الأطر التنظيمية: إعادة هيكلة المؤسسات وتحديد الصلاحيات بوضوح، وتحديث اللوائح والقوانين بما يتناسب مع مبادئ الحوكمة.
- تعزيز المشاركة المجتمعية: تشجيع المشاركة الفاعلة لجميع الأطراف المعنية في عملية اتخاذ القرار، وتوفير منصات للتعبير عن الآراء.
- رفع مستوى الوعي: تنظيم برامج تدريبية مكثفة لجميع العاملين في مجال الحوكمة والإدارة الرشيدة.
- توفير الموارد اللازمة: زيادة الميزانيات المخصصة للتعليم، وتوفير التكنولوجيا اللازمة، وتحديث البنية التحتية للمدارس.
- الرقابة والتقييم: تطبيق آليات رقابية فعالة لتقييم أداء المؤسسات التعليمية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- تطوير الكفاءات: الاستثمار في تطوير كفاءات العاملين من خلال برامج التدريب والتأهيل المستمرة.
- الاعتماد على التكنولوجيا: الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في إدارة الموارد المالية وتسهيل عملية اتخاذ القرار.
- بناء الشراكات: تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات الدولية لتوفير الدعم المالي والفني.

إجراءات ونتائج الدراسة الميدانية:

أولا منهج البحث:

وفق طبيعة البحث وما تقتضيه الإجابة عن أسئلته، وتحقيق أهدافه، تم استخدام المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات والحقائق وذلك لوصف متطلبات تطبيق حوكمة النفقات التعليمية في مرحلة التعليم الثانوي بمحافظة القليوبية.

ثانيا: مجتمع وعينة البحث:

مجتمع البحث هو جميع مديري ووكيلي ومعلمي مدارس التعليم الثانوي بالإدارات التعليمية بمحافظة القليوبية وعددها (١٢) إدارة تعليمية وهي (إدارة شرق شبرا – إدارة غرب شبرا– إدارة قليوب – إدارة بنها– إدارة طوخ– إدارة قها– إدارة كفر شكر – إدارة العبور– إدارة القناطر الخيرية– إدارة الخصوص– إدارة الخانكة– إدارة شبين القناطر) والبالغ عددهم (٢٣٠ مديرا ووكيلا) و(٥١٩٥) معلما ومعلمة حيث تم اخذ عينة عشوائية من الإدارات التعليمية (الريف– الحضر) تكون ممثلة لمجتمع البحث الأصلي. وتم حساب عينة الدراسة من خلال معادلة روبيرت ماسون لحجم العينة كما في المعادلة التالية

$$n = \frac{M}{\left[\left(S^2 \times (M-1)\right) \div pq\right] + 1}$$

حيث nعدد العينة، m حجم مجتمع الدراسة، s قسمة الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة ٠.٩٥، p نسبة توافر الخاصية ٠.٥٠، q النسبة المتبقية للخاصية وهي ٠.٥٠؛ وبعد تطبيق المعادلة أصبحت عينة الدراسة النهائية (٥٣٦) ويمكن توضح توزيع أفراد هذه العينة وفقاً لمتغيرات الدراسة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١) يوضح خصائص عينة الدراسة

المتغير	العدد	النسبة المئوية	المتغير	العدد	النسبة المئوية
النوع			نوع الادارة		
ذكر	٤٤٢	٨٢.٥٪	ريف	٢٥٥	٤٧.٦٪
أنثى	٩٤	١٧.٥٪	حضر	٢٨١	٥٢.٤٪

الإجمالي	٥٣٦	١٠٠٪	الاجمالي	٥٣٦	١٠٠٪
عدد سنوات الخبرة			الوظيفة		
أقل من ٥ سنوات	٦٨	١٢.٧٪	مدير	٥٢	٩.٧٪
من ٥ حتى أقل من ١٠سنوات	١٢٣	٢٢.٩٪	وكيل	٥٤	١٠.١٪
١٠ سنوات فأكثر	٣٤٥	٦٤.٤٪	معلم	٤٣٠	٨٠.٢٪
الإجمالي	٥٣٦	١٠٠٪	الإجمالي	٥٣٦	١٠٠٪
المؤهل الدراسي					
بكالوريوس	٤٩٦	٩٢.٥٪			
ماجستير	٣٢	٦٪			
دكتوراة	٨	١.٥٪			
الإجمالي	٥٣٦	١٠٠٪			

يتضح من الجدول السابق خصائص عينة الدراسة ، حيث إن متغير النوع يتضمن مستويان كان المستوى الأول هو أفراد العينة من الذكور وكان عددهم ٤٤٢، بنسبة مئوية ٨٢.٥٪، بينما كان المستوى الثاني من الاناث وكان عددهم ٩٤، بنسبة مئوية ١٧.٥٪. وفي متغير نوع الإدارة التعليمية يتضمن مستويان المستوى الأول هو الإدارات التي تنتمي للريف وعدد افراد العينة منها (٢٥٥) وبنسبة مئوية ٤٧.٦٪، اما المستوى الثاني فهو الإدارات التي تنتمي للحضر وعدد افراد العينة منها (٢٨١) وبنسبة مئوية ٥٢.٤٪. وفي متغير عدد سنوات الخبرة تضمن ثلاثة مستويات، المستوى الأول هو أقل من ٥ سنوات وكان عددهم ٦٨ بنسبة مئوية ١٢.٧٪، المستوى الثاني هو من ٥ حتى أقل من ١٠سنوات وكان عددهم ١٢٣بنسبة مئوية ٢٢.٩٪، المستوى الثالث هو ١٠ سنوات فأكثر وكان عددهم ٤٣٥ بنسبة مئوية ٦٤.٤٪. وفي متغير الوظيفة تضمن ثلاثة مستويات كان المستوى الأول هو (مدير) وكان عددهم ٥٢ بنسبة مئوية ٩.٧٪، بينما كان المستوى الثاني هو (وكيل) وكان عددهم ٥٤ بنسبة مئوية ١٠.١٪. وكان المستوى الثالث (معلم) وكان عددهم ٤٣٠ بنسبة مئوية ٨٠.٢٪. وفي متغير المؤهل الدراسي تضمن ثلاثة مستويات كان المستوى الأول هو (بكالوريوس او ليسانس) وكان عددهم ٤٩٦ بنسبة مئوية ٩٢.٥٪، بينما كان المستوى الثاني هو (ماجستير) وكان عددهم ٣٢ بنسبة مئوية ٦٪%. وكان المستوى الثالث (دكتوراه) وكان عددهم ٨ بنسبة مئوية ١.٥٪.

ثالثا: أداة البحث:

أ) إعداد أداة البحث:

قام الباحث بتصميم أداة الدراسة الميدانية من خلال ما تم الاطلاع عليه في الإطار النظري ومن خلال الدراسات السابقة، وبعد الاطلاع على الادب التربوي والدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة تكونت الاستبانة في صورتها الأولية من محورين:

- الجزء الأول اشتمل على البيانات الأولية لعينة الدراسة: وهذا الجزء يتعلق بالبيانات الشخصية التالية: الاسم / السن / الوظيفة / النوع (ذكر، أنثى)، عدد سنوات الخبرة (أقل من خمس سنوات، ما بين خمس سنوات إلى عشر سنوات، من ١٠ سنوات الى ١٥ سنة – أكثر من خمسة عشر سنة). المؤهل الدراسي (بكالوريوس أو ليسانس، ماجستير، دكتوراه)
- الجزء الثاني: وهذا الجزء خاص بمتطلبات تطبيق حوكمة النفقات بالتعليم الثانوي في ضوء التحول الرقمي، واشتمل هذا المحور على (٢٤) عبارة مقسمة على بعدين وهما (متطلبات خارجية – متطلبات داخلية)

ب) صدق وثبات أداة البحث:

تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة من معلمي ومديري ووكيلي المدارس الثانوية بالإدارات التعليمية لمحافظة القليوبية وبلغ عددهم (٤٠) حيث تم حساب صدق الاستبانة بطريقتين:

الصدق الخارجي(الظاهري):

من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين (١٢) من ذوي الاختصاص والخبرة للقيام بتحكيمها، لإبداء أراءهم وملاحظاتهم حول الاستبانة، من حيث درجة ملائمة الفقرات لموضوع الدراسة، وكذلك من حيث ترابط كل عبارة بالبعد الذي تنتمي اليه، ومدى وضوح الفقرة وسلامة صياغتها، والنظر في تدرج المقياس، وغير ذلك مما يرونه مناسباً؛ وبناء على آراء المحكمين توصل الباحث إلى ان الاستبانة تتمتع بالصدق الظاهري.

الاتساق الداخلي:

تم حساب الصدق Reliability بطريقة إحصائية من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة (الاتساق الداخلي Internal Consistency)،كما في الجدول التالي :

جدول رقم (٢) يوضح صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

المحاور	الأبعاد	المؤشرات	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة

متطلبات تطبيق حوكمة النفقات بالتعليم الثانوي بمحافظة القليوبية	متطلبات خارجية	١٠	٠.٦٣٧	٠.٠١
	متطلبات داخلية	١٢	٠.٦٢١	٠.٠١
الاستبانة ككل		٧٦	٠.٦٤٢	٠.٠١

يتضح من الجدول السابق ان معامل الارتباط لجميع الابعاد دال إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠١)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (٠.٦٢١- ٠.٦٣٧) مما يدل على ارتباط كل بعد بالدرجة الكلية الاستبانة بدرجة قوية، كما بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي للاستبانة (٠.٦٤٢) مما يدل على أن الاستبانة تحقق قدراً عالياً من الصدق.

ثبات أداة البحث:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) وطريقة التجزئة النصفية لحساب ثبات كل بعد من أبعاد الاستبانة حيث تم تطبيق الاستبانة على نفس العينة الاستطلاعية (٤٠) كما هو موضح في الجدول:

جدول (٣) ثبات أداة الدراسة

المحاور	الأبعاد	المؤشرات	التجزئة النصفية	معامل الفا كرونباخ
متطلبات تطبيق حوكمة النفقات بالتعليم الثانوي بمحافظة القليوبية	آليات خارجية	١٠	٠.٨٦	٠.٨٤
	آليات داخلية	١٢	٠.٨٣	٠.٨١
الاستبانة ككل		٧٦	٠.٨٩	٠.٨٦

يتضح من الجدول السابق ان الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات حيث بلغت قيمة معامل الفا كرونباخ للبطاقة ككل (٠.٨٦) وبلغت قيمة معامل التجزئة النصفية للاستبانة ككل (٠.٨٩) مما يدل على ان الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات وصالحة للتطبيق. وهذا يدل على إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الدراسة الحالية كما يمكن أن تعمم نتائجها نظراً لصدقها.

ج) إجراءات تطبيق الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة:

بعد تطبيق الاستبانة وتجميعها تم تفريغها في جداول لحصر التكرارات ومعالجتها إحصائياً من خلال الأساليب التالية:

١) **النسبة المئوية في حساب التكرارات:** حيث تعتبر النسبة المئوية أكثر تعبيراً عن الأرقام الخام.

٢) **الوزن النسبي:** لتحديد مستوى الموافقة أو الإجابة على كل عبارة من عبارات الاستبانة، ويساعد الوزن النسبي في تحديد الموافقة على كل عبارة وترتيب المقترحات حسب الوزن النسبي لكل منها. وتم حساب التقدير الرقمي عن طريق إعطاء درجة لكل استجابة من الاستجابات الثلاثة وفقاً لطريقة ليكرت الثلاثية.

فالاستجابة (كبيرة) تعطى الدرجة (٣)، والاستجابة (متوسطة) تعطى الدرجة (٢)، والاستجابة (ضعيفة) تعطى الدرجة (١) والجدول التالي يوضح مدى الحكم على الفئة.

جدول رقم (٤) يوضح المدى

الدرجة	المـــــدى
ضعيفة	من ١ إلى ١,٦٧
متوسطة	من ١,٦٨ إلى ٢,٣٣
كبيرة	من ٢,٣٤ إلى ٣

مدى الفئة للحكم على توفر المعايير: تم حساب طول الفئة من خلال تقسيم المدى على عدد الفئات فتكون الفئة الأولى لقيم المتوسط الحسابي هي: من ١ إلى ١,٦٧، وهكذا بالنسبة لبقية قيم المتوسطات الحسابية، فيكون

- من ١ الى ١,٦٧ ضعيفة
- من ١,٦٨ الى ٢,٣٣ متوسطة
- من ٢,٣٤الى ٣,٠٠ كبيرة

- اختبار التاء للفروق بين متوسطي عينتين مستقلتين Independent Samples TTest
- الانحراف المعياري لتحديد مدي تشتت استجابات أفراد العينة حول متوسطها الحسابي.
- التكرارات والنسب المئوية لحساب المتوسطات الحسابية

ثالثا: نتائج استجابات العينة حول متطلبات تطبيق حوكمة النفقات بالتعليم الثانوي

قام الباحث بتسمية هذا المحور "متطلبات تطبيق حوكمة النفقات بالتعليم الثانوي" وتم تقسيم هذا المحور إلى بعدين تم تناولهم بالتفصيل فيما يلي:

البعد الأول: متطلبات خارجية: واشتمل هذا البعد على (١٠) مؤشرات أداء

جدول (٥) استجابات افراد العينة حول عبارات البعد الأول " متطلبات خارجية"

م	العبارة		الاستجابات			المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التوفر	الترتيب حسب المتوسط
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة				
١	مشاركة القطاع الخاص في تمويل بعض المشاريع التربوية	التكرار	٨٩	٢٠٩	٢٣٨	١.٧٢	٠.٧٣	متوسطة	١٠
		%	١٦.٦	٣٩	٤٤.٤				
٢	البحث عن مصادر جديدة للمشاركة في الإنفاق على التعليم	التكرار	٣٦٠	٦٨	١٠٨	٢.٤٧	٠.٨٠	كبيرة	٥
		%	٦٧.٢	١٢.٧	٢٠.١				
٣	تمويل بعض البرامج التربوية من قبل منظمات دولية مثل اليونسكو	التكرار	٣٤٤	٧٨	١١٤	٢.٤٣	٠.٨٢	كبيرة	٨
		%	٦٤.٢	١٤.٦	٢١.٣				
٤	تحويل المدرسة من مؤسسة استهلاكية إلى مؤسسة منتجة	التكرار	٣٥٣	٦١	١٢٢	٢.٤٤	٠.٨٣	كبيرة	٧
		%	٦٥.٩	١١.٤	٢٢.٨				
٥	استثمار مرافق المدرسة أثناء المواسم الصيفية في تنفيذ بعض المشاريع المجتمعية	التكرار	٣٥٤	٧٨	١٠٤	٢.٤٨	٠.٧٩	كبيرة	٤
		%	٦٦	١٤.٦	١٩.٤				
٦	إحكام الرقابة على المخصصات المالية لصيانة الأبنية المدرسية.	التكرار	٣٤٠	١١٨	٧٨	٢.٤٩	٠.٧٣	كبيرة	٢
		%	٦٣.٤	٢٢	١٤.٦				
٧	ترشيد استخدام التجهيزات المدرسية المتنوعة	التكرار	٢٩٨	١٨٢	٥٦	٢.٤٥	٠.٦٧	كبيرة	٦
		%	٥٥.٦	٣٤	١٠.٤				
٨	دمج الفصول الصغيرة والاستفادة من اقتصاديات الحجم	التكرار	١٦٩	٢٤٥	١٢٢	٢.٠٩	٠.٧٣	متوسطة	٩
		%	٣١.٥	٤٥.٧	٢٢.٨				
٩	تأهيل البنية التحتية لجميع المدارس لتطبيق سياسة التعليم الرقمي	التكرار	٣٦٤	٦٥	١٠٧	٢.٤٨	٠.٨٠	كبيرة	٣
		%	٦٧.٩	١٢.١	٢٠				
١٠	الالتزام بمبدأ الشفافية والمحاسبة داخل المدرسة	التكرار	٣٦٥	٩٤	٧٧	٢.٥٤	٠.٧٣	كبيرة	١
		%	٦٨.١	١٧.٥	١٤.٤				
البعد ككل						٢.٣٨	٠.٨١	كبيرة	

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بدرجة (توافر) عبارات البعد الأول" المتطلبات الخارجية" ما يلي:

جاءت جميع عبارات البعد الثالث بدرجة موافقة متوسطة وكبيرة) ويتضح ذلك من قيمة المتوسط الحسابي لكل عبارة، حيث تراوحت قيم المتوسطات ما بين (٢. ٥٤) وبين (١.٧٢)

كما جاءت في الترتيب الاول العبارة رقم (١٠) والمتعلقة بـ ". **الالتزام بمبدأ الشفافية والمحاسبة داخل المدرسة** " حيث بلغ المتوسط (٢.٥٤)، ويفسر الباحث مجيء هذه العبارة في الترتيب الأول حيث ان أن الشفافية والمحاسبة لهما أهمية بالغة في مجال التعليم الثانوي وحوكمة النفقات من وجهة نظر عينة الدراسة وفي الترتيب الثاني جاءت العبارة رقم (٤) والمتعلقة ب " **إحكام الرقابة على المخصصات المالية لصيانة الأبنية المدرسية.** "بمتوسط حسابي (٢.٤٩)، ويفسر الباحث مجيء هذه العبارة في الترتيب الثاني ويرجع ذلك الى أهمية الرقابة ومتابعة النفقات المادية ومدى صرفها في بشكل صحيح ، بينما جاءت العبارة رقم

(١) والمتعلقة بـ " **مشاركة القطاع الخاص في تمويل بعض المشاريع التربوية** " في الترتيب الأخير من حيث درجة التوفر حيث بلغ المتوسط (١.٧٢)، ويفسر الباحث مجيء هذه العبارة في الترتيب الأخير حيث أن مشاركة القطاع الخاص لها بالغ الأثر في تمويل المشروعات الهامة في مجال حوكمة النفقات التعليمية ، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي الكلي لمجموع عبارات البعد الأول (٢.٣٨) وهي قيمة كبيرة تدل على ان استجابات افراد العينة حول عبارات هذا البعد جاءت كبيرة. وقد اتفقت نتائج هذا البعد مع نتائج دراسة حسن (٢٠١٥) والتي أكدت على أن تطبيق الحوكمة بمؤسسات التعليم قبل الجامعي يؤدي إلى تحسين جودة العملية التعليمية، ويؤدي إلى الارتقاء بأخلاقيات مهنة التعليم وذلك من خلال مشاركة كافة المؤسسات المعنية بمجال التعليم ، ويشير الباحث الى أن تطبيق حوكمة النفقات في التعليم الثانوي في ضوء التحول الرقمي يتطلب وضع آليات خارجية فعّالة تضمن تحقيق الشفافية والكفاءة من خلال التعاون مع شركات التكنولوجيا يمكن عقد شراكات مع شركات متخصصة في التكنولوجيا لتزويد المدارس بالأدوات الرقمية اللازمة لتحسين إدارة النفقات ومتابعتها بشكل دقيق ، والاستعانة بخبراء مستقلين لمراجعة النفقات بشكل دوري، مما يساعد في ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية ، فضلا عن إشراك الجهات الحكومية والمجتمع المحلي في عمليات الرقابة لضمان شفافية العمليات المالية.

البعد الثاني: متطلبات داخلية: واشتمل هذا البعد على (١٢) مؤشر أداء

جدول (٦) استجابات افراد العينة حول عبارات البعد الأول " متطلبات داخلية"

م	العبارة		الاستجابات			المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التوفر	الترتيب حسب المتوسط
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة				
١	تأهيل المعلمون والطلاب لتطبيق حوكمة النفقات	التكرار	٣٦٥	١١٧	٥٤	٢.٥٨	٠.٦٦	كبيرة	١
		%	٦٨.١	٢١.٨	١٠.١				
٢	تعاني المدرسة من ضعف في البنية التحتية	التكرار	٣٠٥	١٣٠	١٠١	٢.٣٨	٠.٧٨	كبيرة	٤
		%	٥٦.٩	٢٤.٣	١٨.٨				
٣	تستخدم المدرسة أدوات الاتصال الرقمي	التكرار	١٥١	١٨٨	١٩٧	١.٩١	٠.٨٠	متوسطة	١١
		%	٢٨.٢	٣٥.١	٣٦.٧				
٤	تتواصل المدرسة مع أولياء أمور الطلاب لتحفيزهم التعليم الرقمي	التكرار	٣٢٧	١٢٠	٨٩	٢.٤٤	٠.٧٦	كبيرة	٣
		%	٦١	٢٢.٤	١٦.٦				
٥	هناك اقبال من الطلاب على برامج التعليم الرقمي	التكرار	١٥٣	١٥٢	٢٣١	١.٨٥	٠.٨٣	متوسطة	١٢
		%	٢٨.٥	٢٨.٤	٤٣.١				
٦	يواجه المعلمون بالمدرسة صعوبات في تطبيق تكنولوجيا التعليم الملائمة للتحول الرقمي	التكرار	٢٧٢	١٢٠	١٤٤	٢.٢٤	٠.٨٤	متوسطة	٧
		%	٥٠.٧	٢٢.٤	٢٦.٩				
٧	تنفذ المدرسة أنشطة متنوعة تساعد على تأهيل الطلاب للتعليم الرقمي.	التكرار	١٩٦	٢١٥	١٢٥	٢.١٣	٠.٧٦	متوسطة	٩
		%	٣٦.٦	٤٠.١	٢٣.٣				

م	العبارة		الاستجابات			المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التوفر	الترتيب حسب المتوسط
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة				
٨	تسعى إدارة المدرسة لأبرام اتفاقيات تسهم في دعم برامج التحول الى التعليم الرقمي	التكرار	٢٥٨	١٦١	١١٧	٢.٢٦	٠.٧٩	متوسطة	٦
		%	٤٨.١	٣٠	٢١.٨				
٩	التعليم الرقمي يوفر فرص تعليمية حقيقية للطلاب	التكرار	٢١٦	١٨٣	١٣٧	٢.١٥	٠.٧٩	متوسطة	٨
		%	٤٠.٣	٣٤.١	٢٥.٦				
١٠	تسعى إدارة المدرسة لعقد دورات وورش عمل لتأهيل المعلمين للتحول الرقمي في التعليم	التكرار	٢٦٢	١٥٩	١١٥	٢.٢٧	٠.٧٩	متوسطة	٥
		%	٤٨.٩	٢٩.٧	٢١.٥				
١١	توفر الإدارة التعليمية للمدرسة كافة متطلبات التحول الرقمي	التكرار	٣٦٢	١٠٩	٦٥	٢.٥٥	٠.٧٠	كبيرة	٢
		%	٦٧.٥	٢٠.٣	١٢.١				
١٢	تواجه المدرسة مقاومة من الطلاب وأولياء الأمور تجاه التحول الرقمي	التكرار	٢٠٨	١٨٠	٢٤٨	٢.١١	٠.٨٠	متوسطة	١٠
		%	٣٨.٨	٣٣.٦	٢٧.٦				
البعد ككل						٢.٣٠	٠.٧٨	متوسطة	

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بدرجة (توافر) عبارات البعد الثاني" المتطلبات الداخلية" ما يلي:

جاءت جميع عبارات البعد الثالث بدرجة موافقة (متوسطة وكبيرة) ويتضح ذلك من قيمة المتوسط الحسابي لكل عبارة، حيث تراوحت قيم المتوسطات ما بين (٢.٥٨) وبين (١.٨٥)

كما جاءت في الترتيب الاول العبارة رقم (١) والمتعلقة بـــ ". **تأهيل المعلمون والطلاب لتطبيق سياسة التحول الرقمي في التعليم** " حيث بلغ المتوسط (٢.٥٨)، ويفسر الباحث مجيء هذه العبارة في الترتيب الأول حيث ان المعلمون لديهم تطلع بالغ في التدريب والتأهيل لتنمية قدراتهم المهنية في مجال تطبيق التحول الرقمي، وفي الترتيب الثاني جاءت العبارة رقم (١١) والمتعلقة ب " **توفر الإدارة التعليمية للمدرسة كافة متطلبات التحول الرقمي.** "بمتوسط حسابي (٢.٥٥)، ويفسر الباحث مجيء هذه العبارة في الترتيب الثاني أن توفير المتطلبات اللازمة للتحول الرقمي أحد الأدوار المهمة المطلوبة من الإدارات التعليمية، بينما جاءت العبارة رقم (٥) والمتعلقة بـ " **هناك اقبال من الطلاب على برامج التعليم الرقمي** " في الترتيب الأخير من حيث درجة التوفر حيث بلغ المتوسط (١.٨٥)، ويفسر الباحث مجيء هذه العبارة في الترتيب الأخير وذلك لان هناك طلاب لديهم القدرة على توفير متطلبات التعليم الرقمي وآخرين ليس لديهم القدرة على ذلك ، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي الكلي لمجموع عبارات البعد الأول (٢.٣٠) وهي قيمة كبيرة تدل على ان استجابات افراد العينة حول عبارات هذا البعد جاءت متوسطة. وقد اتفقت نتائج هذا البعد مع نتائج دراسة وفاء (٢٠١٤) والتي أكدت على أهمية توفير الوزارة أو الإدارات التعليمية للبرامج التدريبية التي تساعد في تأهيل المعلمين والطلاب لتطبيق سياسية التحول الرقمي في التعليم مما ينعكس ايجابياً على حوكمة النفقات التعليمية ، ويرجع ذلك الى أن تطبيق حوكمة النفقات

التعليمية في ضـوء التحول الرقمي يتطلب مجموعة من الآليات الداخلية الفعّالة لضـمان تحقيق الأهداف المرجوة تطوير نظام إدارة الموارد المالية الرقمية ، حيث يتيح هذا النظام تتبع النفقات التعليمية بشـكل دقيق وفوري، مما يسـاعد في اتخاذ القرارات المالية الصـحيحة وتحقيق الشـفافية في العمليات المالية ، وتعزيز الكفاءة التشغيلية من خلال استخدام الأدوات الرقمية لتحليل البيانات وتحديد المجالات التي يمكن فيها تحسـين الكفاءة وتقليص التكاليف غير الضـرورية ، كما يمكن إنشـاء نظام رقابي يعتمد على التكنولوجيا لتتبع الإنفاق وضمان الامتثال للسياسات المالية المحددة، مما يعزز من نزاهة العمليات المالية ، فضـلا عن تدريب الكوادر التعليمية والإدارية لضـمان فهمهم الكامل لكيفية استخدام الأدوات الرقمية في إدارة النفقات وتحقيق الاستفادة القصوى منها، مما يسهم في نجاح عملية الحوكمة.

رابعا: النتائج الخاصة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة حول أبعاد الاستبانة ككل لاختلاف بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية:

١- وفقاً لمتغير النوع (ذكر- أنثى)

فيما يلي التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة:

وللتحقق من تلك النتائج تم اجراء اختبار T-test لعينتين مستقلتين كما في الجدول التالي:

جدول (٧) الفروق بين استجابات افراد العينة وفقاً لمتغير النوع (ذكر/ أنثى)

المحاور	الابعاد	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة التاء	مستوى الدلالة
متطلبات تطبيق حوكمة النفقات بالتعليم الثانوي	متطلبات خارجية	ذكر	٤٤٢	٢.١٠	٠.٧٣	٠.١٨٧	٠.٣٤٣
		انثى	٩٤	٢.٠٨	٠.٧٤		
	متطلبات داخلية	ذكر	٤٤٢	٢.٢٦	٠.٨١	٠.١٩٢	٠.١٦١
		انثى	٩٤	٢.٢٣	٠.٧٩		

يشـير الجدول السـابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصـائية عند مسـتوى دلالة (٠,٠٥) من حيث درجة التوفر لعناصـر أداة الدراسـة بين الذكور والاناث، في كل بعد من ابعاد الاسـتبانة ويرجع السـبب في ذلك الى ان ابعاد الاسـتبانة تم وضـعها وصـياغتها بشـكل جيد لا يسـمح بوجود فروقات بين الذكور والاناث من المعلمين والمديرين والوكلاء لان حوكمة النفقات عبارة عن اسـتراتيجية وخطة شـاملة يتأثر بها كل افراد المنظومة التعليمية في المدارس بصـرف النظر عن موقعهم في المدرسـة لذا فلا توجد فروق ذات دلالة إحصـائية تعزي لمتغير النوع في كل ابعاد الاسـتبانة ، وبذلك يتم رفض الفرض البديل وقبول الفرض الصفري. وقد اتفقت نتائج هذا الفرض مع نتائج دراسة كاجو وأونين (٢٠١٦) والتي أشارت الى أنه لا يوجد فروق في الاستجابات بين عينة الذكور والاناث حول نتائج الدراسة.

٢- **وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة (أقل من خمس سنوات- من ست سنوات إلى عشر سنوات- أكثر من عشر سنوات)** فيما يلي التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرض الثاني:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين استجابات افراد العينة تعزي لمتغير عدد سنوات الخبرة، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم اجراء اختبار One Way ANNOVA تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٨) استجابات افراد العينة وفقا لمتغير عدد سنوات الخبرة

المحاور	الابعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
متطلبات تطبيق حوكمة النفقات بالتعليم الثانوي	متطلبات خارجية	بين المجموعات	٠.٠٠٣	٢	٠.٠٠٢	٠.٠٠٣	٠.٩٧٩
		داخل المجموعات	٢٨٨.٠٤٩	٥٣٣	٠.٥٤٥		
		المجموع	٢٨٨.٠٥٢	٥٣٥			
	متطلبات داخلية	بين المجموعات	٠.٠٠٤	٢	٠.٠٠٢	٠.٠٠٣	٠.٩٧٩
		داخل المجموعات	٣٥٤.٢٢٧	٥٣٣	٠.٦٦٥		
		المجموع	٣٥٤.٢٣١	٥٣٥			

يشير الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) من حيث درجة التوفر لعناصر أداة الدراسة بين افراد العينة تعزي لمتغير عدد سنوات الخبرة، ويتضح ذلك من قمة "ف" مستوى الدلالة مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين افراد العينة. ويرجع السبب في ذلك الى ان معظم أفراد عينة الدراسة ليس لديهم خبرة في مجال حوكمة النفقات التعليمية وكذلك برامج التحول الرقمي ويحتاجون الى برامج تدريبية، وبذلك يتم رفض الفرض البديل وقبول الفرض الصفري. واتفقت نتائج هذا الفرض مع نتائج دراسة وينج (٢٠١٣) والتي أكدت على عدم وجود الخبرة بين المعلمين حول حوكمة نفقات التعليم.

٣- **وفقاً لمتغير الوظيفة**

فيما يلي التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين أفراد العينة وفقاً لمتغير الوظيفة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٩) استجابات افراد العينة وفقا لمتغير الوظيفة

المحاور	الابعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
	متطلبات خارجية	بين المجموعات	٠.٤٦٠	٢	٠.٢٣٠	٠.٤٩٢	٠.٦١٢

متطلبات تطبيق حوكمة النفقات بالتعليم الثانوي		داخل المجموعات	٢٤٩.٥١٠	٥٣٣	٠.٤٦٨		
		المجموع	٢٤٩.٩٧٠	٥٣٥			
	متطلبات داخلية	بين المجموعات	٠.٤٥٦	٢	٠.٢٢٨	٠.٤٨٢	٠.٦١٨
		داخل المجموعات	٢٥٢.١٨٤	٥٣٣	٠.٠٤٧٣		
		المجموع	٢٥٢.٦٤٠	٥٣٥			

يشير الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) من حيث درجة التوفر لعناصر أداة الدراسة في متغير الوظيفة (مدير – وكيل – معلم) حيث ان قيمة " ف" غير دالة احصائيا ويتضح ذلك من قيمة مستوى الدلالة ٠.٠٥ مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات نتغير الوظيفة ويفسر الباحث ذلك بان كل المستويات المرتبطة بالعملية التعليمية في التعليم الثانوي لديهم نفس المعارف والأفكار المرتبطة بحوكمة النفقات التعليمية وبرامج التحول الرقمي، وبذلك يتم رفض الفرض البديل وقبول الفرض الصفري.

ملخص نتائج البحث:

١. أظهرت النتائج رغبة كبيرة في مشاركة القطاع الخاص والمنظمات الدولية في تمويل المشاريع التعليمية، وتحويل المدارس إلى مؤسسات منتجة.
٢. أكدت النتائج على أهمية الرقابة على النفقات المالية، والالتزام بمبدأ الشفافية والمحاسبة في إدارة الموارد المدرسية.
٣. أشارت النتائج إلى ضرورة ترشيد استخدام الموارد وتطوير آليات لاستثمار المرافق المدرسية.
٤. أظهرت النتائج أهمية تأهيل المعلمين والطلاب للتعامل مع التقنيات الحديثة، وتوفير البنية التحتية اللازمة لتحقيق التحول الرقمي في التعليم.
٥. أكدت النتائج على ضرورة توفير برامج تدريبية مستمرة لتطوير مهارات المعلمين والإداريين في مجال الحوكمة الرقمية.
٦. أشارت النتائج إلى أهمية إشراك أولياء الأمور والطلاب في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعليم.
٧. أظهرت النتائج أن هناك اتفاقًا عامًا بين الذكور والإناث حول متطلبات تطبيق حوكمة النفقات.
٨. لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين المعلمين ذوي الخبرات المختلفة فيما يتعلق بآرائهم حول متطلبات الحوكمة.
٩. لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين المديرين والوكلاء والمعلمين فيما يتعلق بآرائهم حول متطلبات الحوكمة.

خامسا: مقترحات لضمان نجاح تطبيق متطلبات حوكمة النفقات بمدارس التعليم الثانوي:

في ضوء نتائج البحث التي أشارت إلى أهمية المتطلبات الخارجية والداخلية لتطبيق حوكمة النفقات يمكن اقتراح مجموعة من المقترحات المترابطة لضمان نجاح عملية التطبيق، وهي كالتالي:

١. بناء شراكات استراتيجية: يجب تعزيز التعاون بين المدارس والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المحلي، وذلك من خلال إبرام اتفاقيات شراكة لتمويل المشاريع التعليمية، وتوفير الدعم اللوجستي والفني، وتبادل الخبرات والمعارف. ٢
٢. تطوير البنية التحتية الرقمية: يجب توفير الميزانيات اللازمة لتحديث وتطوير البنية التحتية للمدارس، وتجهيزها بالأجهزة والتكنولوجيا الحديثة التي تدعم التعليم الرقمي، وتوفير الإنترنت عالي السرعة.
٣. بناء القدرات البشرية: يجب التركيز على بناء قدرات الكوادر التعليمية والإدارية من خلال تنظيم برامج تدريبية مكثفة في مجال الحوكمة الرقمية، وتطوير المناهج الدراسية، وتوفير الدعم التقني اللازم.
٤. رفع مستوى الوعي بأهمية الحوكمة الرقمية: يجب تنظيم حملات توعية واسعة النطاق لجميع المعنيين بالعملية التعليمية، بما في ذلك المعلمين والطلاب وأولياء الأمور، حول أهمية الحوكمة الرقمية وأثرها على تحسين جودة التعليم.
٥. تعزيز الشفافية والمساءلة: يجب تطبيق أنظمة رقابية صارمة لضمان صرف الأموال في الأغراض المخصصة لها، وإجراء مراجعات دورية للحسابات المالية، وتوفير المعلومات المالية للمجتمع المحلي.
٦. تطوير السياسات والتشريعات: يجب مراجعة القوانين واللوائح المنظمة للتعليم لتتناسب مع متطلبات الحوكمة الرقمية، ووضع سياسات واضحة لتمويل المشاريع التعليمية، وتشجيع الابتكار والمرونة في إدارة الموارد المالية.
٧. تعزيز البحث والتطوير: يجب تشجيع البحوث والدراسات في مجال الحوكمة الرقمية في التعليم، وتبادل الخبرات والمعارف بين المدارس المختلفة، لتطوير حلول مبتكرة للتحديات التي تواجه القطاع التعليمي.
٨. تبني ثقافة الحوكمة: يجب نشر ثقافة الشفافية والمساءلة بين جميع العاملين في المدرسة، وتشجيع المبادرات التي تعزز الحوكمة المالية.

سادسا: مقترحات البحث:

١) آثار تطبيق أنظمة حوكمة النفقات الإلكترونية على كفاءة الإنفاق في المدارس الثانوية
٢) دور المشاركة المجتمعية في تعزيز حوكمة النفقات بمدارس التعليم الثانوي: دراسة ميدانية
٣) علاقة بين جودة التعليم وحوكمة النفقات في المدارس الثانوية: دراسة تحليلية

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

أحمد زينهم نوار. (٢٠١٩). التخطيط لدمج التابلت في مدارس التعليم الثانوي المصري. المجلة التربوية، ٦٤(٦٤)، ٩٥ – ١٦٨.

إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي. (٢٠١٤). معجم مصطلحات عصر العولمة. القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

إلهام بنت نايف الراجحي. (٢٠٢٤). حوكمة نفقات التعليم لتحسين كفاءة الإنفاق سيناريو مستقبلي. مجلة رابطة التربويين العرب، ١٤٩(١)، ٢٩٧ – ٣٢٨.

إيمان حسن محمود. (٢٠٢١). الأبعاد الرئيسية في علاقة مفهوم الحكم الرشيد بالمجتمع المدني. في أماني قنديل (محرر)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

إيهاب سامي ورداني. (٢٠٢٢). تصور مقترح لتطوير إدارة مدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي في ضوء مبادئ الحوكمة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بني سويف: كلية التربية.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢١). الكتاب الإحصائي السنوي.

خالد نظمي قروانى. (٢٠١٦). مدي ممارسة الحوكمة في المدارس الثانوية في فلسطين من وجهة نظر المعلمين والمعلمات. مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس – سوريا، ١٤ (٤)، ١٢١ – ١٦٩.

سميرة كرمين. (٢٠٢١). تقييم سياسات الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم والتربية في الجزائر. مجلة الحوكمة، ٣(٢٢)، ١٨١ – ١٩٠.

طارق عبد الرؤوف محمود. (٢٠٠٦). تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة). بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات. دراسة حالة الجزائر والدول النامية، ١ – ٧.

عزيزة عبد الله طيب. (٢٠١٨). دراسة تحليلية لمفهوم الحوكمة الرشيدة ومتطلبات تطبيقها في الجامعات السعودية. مجلة العلوم التربوية، ٢٦(٢)، ١٨٤ – ٢٢٧.

عقيل محمود الرفاعي. (٢٠١٨). تطوير التعليم العام وتمويله دراسات مقارنة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

ماهر أحمد حسن محمد. (٢٠١٥). حوكمة مؤسسات التعليم قبل الجامعي كمدخل لتعزيز أخلاقيات مهنة التعليم في جمهورية مصر العربية. مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، ٣١(٤)، ٢٦١ – ٣٣٠

مجمع اللغة العربية. (٢٠١٩). المعجم الوجيز. القاهرة: المطابع الأميرية.

محمد إبراهيم عطوة، ومحمد السيد فكرى. (٢٠١٢). حوكمة النظام التعليمي مدخل لتحقيق الجودة في التعليم. مجلة كلية التربية بالمنصورة، ٧٩(٢)، ٤٤٩ – ٥٣٢

محمد احمد غادر. (٢٠١٢). محددات الحوكمة ومعاييرها. مجلة الجنان، (٣)، ١٧١ – ١٧٩.

محمد حسين العجمي. (٢٠٠٧). اقتصاديات التعليم: آليات ترشيد الانفاق التعليمي ومصادر تمويله. مصر: الدار الجامعية الجديدة.

مروة حسام هيبة. (٢٠٢٠). متطلبات تطبيق الحوكمة الرشيدة لضمان الجودة والتميز بمدارس التعليم الثانوي الفندقي في مصر. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية، جامعة جنوب الوادي.

نور الدين الدقي. (٢٠١٥). تمويل التعليم في الوطن العربي. المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي. الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Bradley, L. T. (2013). Effective governance: The impact of the Masters in Governance Training on school boards in California (Doctoral dissertation, University of Southern California).

World Bank. (2012). Arab Republic of Egypt Higher Education Enhancement Project (HEEP). Washington, D.C.